

تقرير

العنصرية الطبقية تجاه اللاجئين
اقتصاد ضد الناس

أكثرية اللبنانيين
لم تكن بحال أفضل قبل
تدفق اللاجئين السوريين إلى
لبنان. وأكثرية السوريين
اللاجئين إلى لبنان لم تكن
بحال اتعس في سوريا.
الفقراء والعمال والمزارعون
في البلدين هم ضحايا مصالح
دنيئة جعلت الاقتصاد
يعمل ضد الناس ويغذي
العنصرية مقيتة

أيضا الشوفي

تدخل أحد مطاعم بيروت في الروشة حيث تنساب اللهجة السورية بطلاقة، تلاحظ اهتمام صاحب المطعم بزبائنه السوريين، هؤلاء يمثلون الطبقة الوسطى والطبقة الغنية في سوريا. هؤلاء فعلاً من يحرك العجلة الاقتصادية للمطعم وفق كلام المدير. في الخارج، على المقاعد المكسرة والرصيف المزدهم، تستمر اللهجة السورية بالانسحاب إلا أن هؤلاء هم من «خرب البلد»، هؤلاء هم من «زادوا ديوننا ورفعوا معدلات البطالة والفقر، فليرحلوا».

هكذا يترجم اللبنانيون عنصريتهم الطبقيّة تجاه اللاجئين السوريين. عنصرية ترتكز إلى محاباة الأغنياء وكره الفقراء، فيصّب فقراء لبنان حقدهم على فقراء سوريا بينما يزيد أغنياء لبنان أرباحهم بالتعاون مع أغنياء سوريا على استغلال فقراء البلدين. هي اللعبة نفسها التي قام بها النظام الاقتصادي والسياسي في لبنان خلال الحرب الأهلية، ويستمر بها لضمان استقراره.

بسرعة قياسية انتشرت العنصرية في لبنان. يافطات تمنع التجوّل، تصريحات تطالب بطردهم، قرارات تمنع دخولهم وغيرها من الوسائل

بسرعة
قياسية
انتشرت
العنصرية
في لبنان
(مروان
طحطح)



التي عبّر من خلالها بعض اللبنانيين عن انزعاجهم من وجود السوريين في لبنان. حجة هؤلاء جاهزة دائماً «اقتصاد البلد لا يحتمل». وإذا كان الاقتصاد لا يحتمل يقوم هؤلاء تلقائياً

بإلقاء اللوم بشكل كامل على اللاجئين بدلاً من أن يلتفتوا إلى أن أساس المشكلة يكمن في النظام الاقتصادي وبالتالي يجب محاربة هذا النظام وليس اللاجئين. والعنصرية تندمج لدى

البعض بالذاكرة القصيرة لتنتج نوعاً جديداً من الاقويل والحجج «السطحية» التي تحمّل السوريين مسؤولية البطالة والفقر وازمة المياه والكهرباء، عجة السير وغيرها من المشاكل اللبنانية

مؤثر

الاحتفاء برياض سلامة في عيد مصرف لبنان الخمسين

فراس أبو مصلح

كان المؤتمر المصرفي والاقتصادي الحادي عشر، الذي نظّمته شركة First Protocol، برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعنوان «مصرف لبنان بعد نصف قرن»، مناسبة احتفالية بـ20 سنة من الاستقرار في عهد سلامة، أكثر منها احتفاءً بذكرى خمسين عاماً على تأسيس المصرف.

انهمرت الألقاب على سلامة، «حاكم ولاية العقدين» (وكان الظاهرة تلك صحية!) فوصف بـ«حامي القدرة الشرائية»، و«صاحب الهندسات المالية المبتكرة التي حمت لبنان من السقوط النقدي والاقتصادي»، ومدائح أخرى لا يتسع لها هذا المقال. قال جوزيف طريه، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، إن «القطاع المصرفي اللبناني لم يعرف استقراراً تاماً بعيداً من الاهتزازات، إلا منذ تسلم رياض سلامة الحاكمية التي حصنها بحكمته، ونجح خلال ولايات متتالية في تكريس نموذج خاص للسلطة النقدية». وفي معرض ثناء طريه على حفاظ سلامة على «ثروة لبنان واللبنانيين» من طريق «بناء الثقة» بالقطاع المصرفي، نوه بـ«زيادة ورائع المصارف (في عهد سلامة) إلى 3 أضعاف الناتج المحلي»، ما جعل سلامة جديراً بـ«الجوائز العربية والدولية»!

يعجب المرء كيف يمكن اعتبار الواقعة الأخيرة «إنجازاً»، وليست مؤشراً على انهيار قطاعات الاقتصاد كافة لمصلحة القطاع المصرفي. ويعجب للخفة الفائقة في القفز فوق حقيقة أن النسبة العالية من الودائع للناتج هي في الواقع عبء

ثقل على الاقتصاد، ما دامت لا تستثمر إلا جزئياً وينحو هامشي في الاقتصاد المنتج، وبالتالي يتحمل الاقتصاد عبء الفوائد الضخمة التي تدفع إلى خدمة الدين العام.

يتحدث أحد الخبراء الاقتصاديين عن مرحلتين في عهد رياض سلامة كحاكم للمصرف المركزي. المرحلة الأولى في عقد التسعينيات، التي يصفها الخبير الاقتصادي بـ«مرحلة إدارة استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية بكلفة مرتفعة للغاية وبشكل اصطناعي»، حيث بلغ مستوى الفوائد 35% بين عامي 1996 و1997، ما سمح للعديد من كبار المودعين بأن يوظفوا كميات هائلة من أموالهم في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. في هذه المرحلة، «اقترضت الدولة، بإدارة المصرف المركزي، مبالغ أكبر من حاجات الخزينة الفعلية»، ما دفع الرئيس سليم الحص إلى طلب إدخال مادة في قانون

الموازنة تحظر على الحكومة اقتراض مبالغ تفوق حاجة الخزينة، يشرح الخبير، مؤكداً أن «أصل تراكم المديونية في لبنان في هذه الفترة، فعندما تولى سلامة حاكمية مصرف لبنان، كان الدين العام لا يتعدى 1,5 مليار دولار، وفي سنة 1998، بلغت المديونية 18 مليار دولار، وهذا التراكم الهائل ناتج من مستوى الفوائد العالي، وبت من الصعب إيقاف آلية انتفاخ الدين العام بشكل أوتوماتيكي»، حتى ما بعد 1998، حين بدأ التراجع في معدلات الفوائد من متوسط 22% في التسعينيات، إلى 14,4% عام 2000. بعدها، على أثر مؤتمر باريس 2، «فرض خفض إضافي لمستوى الفوائد إلى ما دون 10%، لكن المصرف المركزي عمد إلى إصدار شهادات إيداع للمصارف اللبنانية بفائدة 12%، ما أثار حفيظة صندوق النقد الدولي آنذاك». استمرت الفوائد اللبنانية بمستوى

أقل بكثير من مستوى العقد الماضي، «بمتوسط 8% بين الدولار والليرة، على السندات ذات الأجل أطول من سنة، علماً أن هذا المستوى ما زال مرتفعاً، إذا أخذنا في الاعتبار الانخفاض الحاد لسعر الفائدة في الأسواق العالمية الرئيسية»،



رياض
سلامة: لدينا
احتياطات
أجنبية كافية
لتغطية
حاجتنا في عام
2013 (مروان
طحطح)

وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت عام 2008. أما النمو الذي شهده الاقتصاد اللبناني بين عامي 2008 و2011، و«كان أحد عوامله الرئيسية دعم مصرف لبنان للقروض السكنية خاصة، وأيضاً الصناعية والساحية والبيئية، فكان هذا تطوراً إيجابياً، لكنه أدى إلى مزيد من تركيز الاستثمارات في القطاع العقاري»، يؤكد الخبير الاقتصادي، مضيفاً أن «تحسين إدارة الثبات النقدي، بالتعاون وثيق بين المصرف المركزي وكبريات المصارف اللبنانية، حافظ على أرباح عالية للمصارف. وفي النهاية، فإدارة المشتركة للقطاع النقدي بين مصرف لبنان وكبار المصارف يؤمن استقراراً اقتصادياً يمتد عن التجاذبات السياسية».

يوضح خبير قانوني أن «الأسباب الموجبة لقانون النقد والتسليف تنص صراحة على أن مصرف لبنان يجب أن يكون مستقلاً عن المؤسسات التي ينظم أعمالها ويراقبها، وإلا كانت قراراته تصدر بإملاء من هذه المؤسسات». غير أن المصرف المركزي «بات منذ التسعينيات في قبضة المؤسسات التي تخضع لرقابته نظرياً، فأعضاء المجلس المركزي ولجنة الرقابة على المصارف يأتون من المصارف الوطنية والمؤسسات المالية الدولية، ما يراه البعض مخالفاً بشكل صريح لأفكار وأمال واضعي قانون النقد والتسليف، الذين كانوا يرون ضرورة تمثيل كافة القطاعات والاتجاهات، بما فيها الأكاديمية والمناطقية، وحتى المتعارضة المصالح، لتأمين تمثيل مصالح فئات المجتمع كافة في إدارة المصرف العليا، وليس مصالح فئة واحدة هي المصارف».